

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بداية القرن العشرين (1900-1919)

ب. الأستاذة: حداد سارة
المدرسة العليا للأستاذة - بوزريعة

- الملخص:

مثل مطلع القرن العشرين مرحلة حرجة في أوضاع الشعب الجزائري، فقد عمل الاحتلال الفرنسي على مدار سبعين سنة من السياسة الهمجية، من تقتيل وتهجير، وسلب أراضي، وفرض الغرائب والضرائب، وإتلاف محاصيل الفلاحين المساندين للمقاومات، كل ذلك وغيره كان بمنهج اتباع سياسة الأرض المحروقة للقضاء على المقاومات، وقصد بسط السيطرة على الشعب الجزائري، هذا ما جعل بداية القرن العشرين يستقبلها الشعب الجزائري، بأوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة، وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة.

- الكلمات المفتاحية:

الفلاحة، الهجرة، الاستيطان، الاحتلال الفرنسي، الأرض المحروقة.

- مقدمة:

إن التراكمت السياسية الاستعمارية التي اعتمدها السلطات الفرنسية باختلاف حكوماتها ومشاريها (مدنية، عسكرية)، والتي لم تخرج عن كونها سياسة استعمار استيطاني يستهدف في إطاره الواسع تثبيت الأقدام الاستيطانية على الأراضي الجزائرية، قد خلفت نتائج وخيمة على الجزائريين بداية القرن العشرين على مختلف الأصعدة، خاصة وأن هذه التراكمت قد أرسنها سياسية استعمارية دامت لأكثر من سبعين سنة، مدفوعة بجشع المستوطنين المتنامي طرديا وزيادة أعدادهم، خصوصا بعد الطفرة الاستيطانية التي برزت منذ 1870، وهو ما أكده جول فيري حين قال (في عهد الإمبراطورية كنا نحكم الجزائر عن طريق العرب، ومنذ سقوطها قمنا بتسييرها عن طريق الاستيطان والاستيطان جاء عن طريق تجريد العرب من الملكية).

وإننا من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تلخيص الأوضاع العامة للجزائر خصوصا الجانب الاقتصادي والاجتماعي بداية القرن العشرين بعد أكثر من سبعين سنة من اعتماد السياسة الاستيطانية، تيسيرا للوعي بظروف اعتماد مختلف المشاريع الإصلاحية خاصة تلك التي تلت الحرب العالمية الأولى من جهة، وتبيننا لحالة الحركة الوطنية بداية القرن العشرين من جهة أخرى.

1- الوضع الاقتصادي:

لقد هدم الاستعمار الاستيطاني بعد قرار الإلحاق المنظومة الاقتصادية المحلية بالجزائر، وذلك بعد هدم البنى الاجتماعية والثقافية الداعمة لها (تفتيت القبائل واستباحة الأرض)، ولقد خلق سوء ملاء الفراغ البنيوي (والذي سببه غالبا جشع المستوطنين) أثناء محاولة السلطة الاستعمارية توجيه النظام الاقتصادي الآخذ في النمو بحيث يكون مكملا للاقتصاد الفرنسي، خلا بنيويا كبيرا في الاقتصاد المحلي بالجزائر بفعل التناقضات التي شجعها التعارض الحاد بين المصلحة الفرنسية في إرساء دعائم

الاقتصاد النقدي الرأس مالي في الجزائر ومصلحة المستوطنين وكذلك المقاربة
الأمنية للنظام الاستعماري¹.

لقد عمل الفرنسيون منذ البداية على دمج الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد
الفرنسي، بحيث يكون الأول مكملاً للأخير لكن في اتجاه واحد بحيث تكون
الجزائر مولداً فرنسياً، أو بمعنى أدق إلحاق الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد
الفرنسي بحيث يخدم الأول الأخير عبر تصدير الموارد الأولية الضرورية
وامتصاص فائض الإنتاج².

لقد خلق التخطيط المنهج للاقتصاد المحلي بفعل قانون التطور المتفاوت في
نمط الإنتاج الرأس مالي مجموعة من النشاطات الاقتصادية المكتملة لاقتصاد
المتروبول دون إرساء دعائم اقتصاد متوازن يخدم الإنسان الجزائري، وأرسى
نظاماً اقتصادياً متخصصاً لاستغلال الموارد الطبيعية واستنزاف الجهد
العضلي للجزائريين³.

إن الاقتصاد المحلي بالجزائر المستعمرة كان اقتصاداً كولونياً يركز أساساً
على زراعة المضاربة التي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من تصدير منتجاتها
الزراعية النقدية، وعلى الصناعة الاستخراجية، وكاقتصاد كولونياً لظالم
شكلت طبيعته -نفسها- كابحاً للتراكم الرأس مالي، لأن أولية إعادة إنتاجه
ترتكز أساساً على فائض القيمة المطلق وعلى الربح، وذلك خلافاً
للاقتصاديات المتطورة التي تعيد إنتاج نفسها على قاعدة فائض القيمة
النسبي⁴.

¹ احميدة عمراوي، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري
(1830-1954)، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،
الجزائر، 2007، ص41.

² عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي
والاجتماعي (1830-1962)، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الحدائق، الطبعة الأولى،
بيروت، لبنان، 1983، ص70.

³ المرجع السابق، ص72.

⁴ عدي الهواري، مرجع سابق، ص155.

وبما أن الاقتصاد السليم يقوم على دعائم موضوعية، فإن النشاطات الاقتصادية الجزائرية تميزت بتشوه بنيوي استمر على حاله حتى الفترة المقصودة بالدراسة في هذا الفصل (1900-1919)، تشوه بنيوي يعرقل أي حركة اقتصادية محلية لصالح اقتصاد المستوطنين، ويصف أبو القاسم سعد الله ذلك في قوله: "وفي الفترة (1900-1914) كان الكتاب الفرنسيون يتحدثون عن التقدم المادي للجزائر، وعن مضاعفة حجم التجارة الخارجية وعن الثروة الفائضة وسيل رأس المال في الجزائر، ولكن القضية ليست ما إذا كان هناك ثروة تقدم مادي ودخل عال، ولكن القضية من يشرف على هذه الوسائل ويستفيد منها، فليس هناك من ينكر أن المستوطنين هم الذين كانوا يشرفون على كل وسائل الإنتاج ورأس المال والتجارة الخارجية والداخلية، كما كانوا يشرفون على الميزانية لأنهم يملكون أغلبية الأصوات في المجالس المحلية"⁵.

كما أن الجزائريين قبل 1918، وفي واحدة من أهم مظاهر التمييز والاستغلال، كان عليهم أن يدفعوا بالإضافة إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النمط الأوروبي، دفع ما تسمى بالضرائب العربية، بالإضافة إلى القيام بأعمال تسخيرية، شكلت كلها أعباء إضافية على الجزائريين⁶. إن أهم ما ميز الواقع الاقتصادي المحلي في الجزائر حينها هو الترسخ الواضح لما عرف بالثنائية الاقتصادية⁷، التي تتمظهر في شكل وجود اقتصادين متباينين، اقتصاد عصري يديره ويملكه المستوطنون، واقتصاد قروسي يعيش فيه أرجائه الجزائريون.

1-1 القطاع الزراعي:

⁵ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية: 1900م/1930م، ج2، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، 1992، ص ص92، 93.

⁶ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939، ج1، ترجمة: محمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، ص37.

⁷ ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ص37.

في القطاع الزراعي مثلا نجد أن 68% من المزارع التي لا تزيد مساحتها عن 10 هكتارات للمزرعة الواحدة، وهي متربعة على 13،90% من المساحة الإجمالية، هي مزارع تابعة للجزائريين، أما المزارع التي يفوق متوسط مساحتها 50 هكتارا للواحدة، والتي تستحوذ على 53% من المساحة الإجمالية فهي تابعة للمعمرين⁸.

ويضيف سعد الله قائلا: "وقد عارض الكولون كل تغيير ينتج عنه إصلاح ما... وبينما كان الكولون يتمتعون بعهد من الرخاء، كان الجزائريون ينحدرون إلى حالة الطبقة الاجتماعية الثالثة"⁹.

ولتبيان ذلك عبر مختلف القطاعات الاقتصادية يمكن أن نلقي نظرة عما جاء به المؤرخ الفرنسي أجيرون ، الذي نلاحظ عند تأمل ما قاله تهاويا مستمرا في جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالأهالي الجزائريين رغم تزامن ذلك مع نمو ديمغرافي كبير¹⁰، ففي القطاع الزراعي مثلا نلاحظ تراجعاً حاداً في المساحة المزروعة حبوباً (باعتبارها المحصول الأساسي) كما يبين الجدول التالي¹¹:

نوع المنتج	مساحة المنتج / هكتار	الفترة الزمنية
قمح	1059014	1876
	947868	1900
شعير	1371464	1876
	1371464	1900
ذرة بيضاء	27445	1876
	23480	1900

⁸ احميدة عمراوي ، مرجع سابق ، ص 55

⁹ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية: 1900م / 1930م ، مرجع سابق ،

ص 92

¹⁰ أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات،

الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1982، ص122.

¹¹ العربي غانم، سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية،

مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة

08 ماي 1945، قالمة، 2013، ص10.

حيث نلاحظ تناقضا ملحوظا في الأراضي المزروعة حبوبا من قبل الأهالي الجزائريين بمرور الزمن رغم النمو الديمغرافي المسجل خلال هذه الفترة، ويدعم ذلك أن المستوطنين الأوروبيين صاروا يملكون سنة 1917 ما يقدر بـ 2123288 هكتاراً، استلموا منها أكثر من 1901-1904¹²، أما مجموع مساحة أراضي الدولة الفرنسية وأراضي البلديات والأراضي الخاضعة للقوانين الفرنسية فقد بلغ حوالي 9865000 هكتاراً، في حين لم يتعدى مجموع مساحة الأراضي التي كانت مسجلة باسم جزائريين وأراضي العرش حينئذ 7412000 هكتاراً¹³.

كما قدر هذا الأخير عدد الدواب وتطورها عند الجزائريين، فقدر عددها سنة 1914 بـ 13724000 رأس مقابل 14117000 ألف رأس سنة 1891، ويضيف أنه لم يعد هناك سوى 165 رأس غنم لكل مئة نسمة مقابل 285 رأس لكل مئة نسمة سنة 1889¹⁴.

إن ما سبق يبين تدهورا كبيرا في الوضع الاقتصادي للجزائريين في الجانب الزراعي، دون إغفال أن الزراعة كانت النشاط الزراعي الأساسي في الجزائر حينها، وما كان يزيد الطين بلة هو أن هذا النشاط الرئيسي كان يتسم هو الآخر بقدر منتظم من الشذوذ الإنتاجي، فيشهد أحيانا فترات ومواسم كارثية، كموسم سنة 1917 أين انخفض إنتاج الحبوب إلى 8039325 قنطارا بعدما كان في حدود 12132620 قنطارا سنة 1914¹⁵.

كما انخفض منتج محصول القمح من 3674733 قنطارا سنة 1911م إلى 2197567 قنطارا سنة 1912، وكذلك الأمر بالنسبة للشعير الذي انخفض منتوجه من 4726809 قنطارا سنة 1911 إلى 2686344 قنطارا سنة 1912م، وهو ما يعني انخفاض محصول الشعير بنسبة 44% وانخفاض

¹² أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص90.

¹³ احميدة عميراوي، مرجع سابق، ص54.

¹⁴ أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص90.

¹⁵ عصام خته، إصلاحات فيفري 1919 بالجزائر وموقف الحركة الوطنية منها، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة حمه لخضر -الوادي-، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 2019، ص22.

محصول القمح بنسبة 41%، وذلك راجع لحالة الجفاف المسجلة بداية 1912¹⁶، أما في 1919 فقد كانت الكارثة حينما تم تسجيل ما نسبته 30% من متوسط الإنتاج السنوي من الحبوب¹⁷.

كما أن واحدا من أهم التحولات الاقتصادية التي أثرت على قوت الجزائريين حينها هو انتقال المستوطنين الذين أوضحنا سابقا سيطرتهم على النشاط الزراعي في الجزائر إلى توسيع الزراعات النقدية وخاصة الكروم، مستغلين دعم الحكومة الفرنسية بعد انتشار مرض فيلوكسيريا في الكروم الفرنسية سنة 1880، ما جعلهم يحققون أرباح طائلة، ففي سنة 1904 بلغت مساحة الأراضي التي تغطيها الكروم 400 ألف هكتارا من أجود الأراضي الخصبة ذات المردودية العالية، وهو ما تسبب في إهمال زراعة الحبوب التي لطالما كانت الغذاء الأساسي للجزائريين¹⁸.

وفي الوقت الذي سجلت فيه صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية بلوغ ما نسبته 85% من قيمة مجمل صادرات الجزائر سنة 1919، شكل النيبيذ والخمور 40% من مجموع صادرات الجزائر¹⁹. كما أن دراسة بنية الصادرات توصل في الأخير إلى استنتاج مفاده خدمة الاقتصاد المحلي بالجزائر للاقتصاد الفرنسي ولمصالح المستوطنين دون الجزائريين أصحاب الأرض الأصليين.

1-2 القطاع الصناعي:

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فإن الصناعة في المستعمرات الكولونيلية تكون جنينية، ارتكزت في النموذج الجزائري على الصناعة الاستخراجية التي

¹⁶ أكرم بوجمعة: "أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين"، مجلة كلية التربية

الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 28، أوت 2016، ص167.

¹⁷ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939، ج1، مرجع سابق، ص26.

¹⁸ أكرم بوجمعة: مرجع سابق، ص166.

¹⁹ عدي الهواري، مرجع سابق، ص158.

تقوم على استخراج الموارد المنجمية (الفوسفات والحديد خاصة)²⁰ ونقلها إلى المرفأء (مع الوعي بالدور الهام للمرفأء في بنية اقتصاديات المستعمرات الكولونيالية)²¹، وعلى الصناعات البسيطة الآيلة إلى سد حاجات السكان المحليين (الصناعات الزراعية خاصة).

"أما الصناعة التحويلية الثقيلة فلم يكن لها وجود بالجزائر، وغاية ما هناك صناعة غذائية وفلاحية تخدم الزراعة الأوروبية، وورشات تصليحية ليست بالإنتاجية، وتفقد بعض المصادر إلى أنه في سنة 1901 كانت هناك 10327 مؤسسة ذات طابع صناعي في الجزائر يعمل فيها 42938 عاملا"²²، وهذا يعني أن متوسط عدد العمال في المؤسسة الواحدة لم يتعدى الخمسة عمال. يختص أهمها في صناعة المواد الغذائية (حولي 500 مطحنة / 3600 عامل) وصناعة البناء حيث تم بناء 3226 عمارة جديدة في المدن الرئيسية الثلاث منها 2046 عمارة في وهران، بالإضافة صناعة صيانة عتاد السكك الحديدية وصيانة البواخر التي استلزمت تشكيل ورشات متخصصة بالموانئ، كما كان ثمة عدد من الورشات المختصة في تحويل الخشب وصناعة صناديق تعبئة المنتجات الفلاحية²³.

أما الصناعات المحلية التي كانت مزدهرة بالجزائر قبل الاستعمار²⁴، كالصناعات اليدوية الحرفية أفقدت إنتاجيتها وضعفت مردوديتها، وقلت ورشاتها، ومن هذه الصناعات، صناعات النحاس، والفضة، والحيافة،

²⁰ وقد عرف إنتاج الفوسفات نموا سريعا خلال الفترة المدروسة فانتقل من 6000 طن سنة 1893 إلى 850000 طن بحلول سنة 1930، فيما تضاعف إنتاج الحديد أربع مرات خلال نفس الفترة بالغا 200000 طن، (أنظر: عدي الهواري، مرجع سابق، ص160).
²¹ على سبيل المثال من بين 850000 طن كان يتم استخراجها من مناجم الفوسفات سنة 1830، 70000 طن كانت تستعمل لسد الحاجات المحلية، (انظر: عدي الهواري، مرجع سابق، ص160).

²² عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 44، 45.

²³ عدي الهواري، مرجع سابق، ص161.

²⁴ أكرم بوجمعة، مرجع سابق، ص167.

والصناعات الجلدية وذلك راجع للبنية الاقتصادية المحلية الجديدة ولغزو السوق المحلية من قبل المنتجات الفرنسية التي يصعب منافستها محليا²⁵. وكنا قد أشرنا سابقا إلى حتمية فشل تراكم رأس المال في المستعمرات الكولونيالية بشكل سليم يدفع بالعجلة الصناعية إلى الحد الذي يمكن من تشكيل قاعدة صناعية ثقيلة تكون بمثابة الأرض الصلبة التي تقف عليها مختلف الصناعات، وفي مدار ذلك يقول الباحث عدي الهواري: "إن الرأس مالية الكولونيالية غير قادرة على تصنيع المستعمرة، إنها بالعكس [تحجز البنى الاجتماعية وتكبح أي تطور اقتصادي]... وكمثال على ذلك، فشل النشاطات الصناعية التي قامت بفعل تأثير الحرب العالمية الأولى وافتقار الجزائر إلى الكثير من السلع الضرورية، والتي سرعان ما فشلت واختفت بحلول العشرينات، بفعل تعافي صناعة المتروبول والقصور عن منافستها محليا"²⁶.

ولتبيان العجز الصناعي على المستوى المحلي يمكننا إلقاء نظرة على التقسيم الحصري للاستثمارات التي مولتها المصارف خلال الفترة المدروسة، والتي ورغم تزامن نشوء الجهاز المصرفي بالجزائر مع مثيله الفرنسي مع فارق بضع سنين²⁷، وبينما تساهم المصارف في فرنسا بحيوية في خلق مبادرات تصنيعية وشركات مالية ونشاطات جديدة مطورة للاقتصاد، تحصر فروع هذه المصارف في الجزائر نشاطاتها في ميدان الوساطة والمبادلات التجارية وتمتاز بالعقم الصناعي كما يبين ذلك الجدول التالي²⁸:

Mouhamed Harbi , La guerre commence en Algérie,ed complexe, Bruxel, 1990, p 90 .

²⁶ عدي الهواري ، مرجع سابق ، ص 163 .

²⁷ فقد نشأ الجهاز في ظل الجمهورية الثانية (المصرف العقاري الفرنسي 1852 \

المصرف العقاري الجزائري 1880 ، كريدي ليونيه 1863 \ فرعه بالجزائر 1878)

²⁸ عدي الهواري ، مرجع سابق ، ص، ص 184-185 .

1930	1910	1880	القطاعات الممولة
%2.18	%13,2	%16,7	سكن مديني
%2.18	%7.37	%8,27	بنية تحتية
%3.47	%50	%50	زراعة كولونيلية
%3.16	%1,13	%6.5	صناعات

1-3 القطاع التجاري:

وبما أن الكولون كانوا قد سيطروا على الميدان الصناعي والمجال الزراعي فإن الجانب التجاري لم يختلف الوضع فيه عن ذلك، فسيطرة الكولون على المقدرات الاقتصادية الجزائرية كان لا بد أن يتبعه سيطرة كولونيلية على الميدان التجاري، ويذكر العربي الزبيري سيطرة الكولون على 57% من التجارة المحلية²⁹، لخصه الأستاذ عبد الحميد زوزو بقوله: "ولسنا في الحاجة للقول بأن التجارة الداخلية والخارجية والخدمات كانت في يد الفرنسيين والأجانب الأوروبيين"³⁰، كما كان لربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي أثر كبير على الاقتصاد الجزائري خلال وبعد الحرب العالمية الأولى، خاصة وأن فرنسا استغلت المنتجات الفلاحية الجزائرية، خاصة الحبوب، في تمويل قواتها على الجبهة و سوقها المحلي، مما تسبب في ارتفاع الصادرات نحو فرنسا وتفشي المجاعة بالجزائر سنة 1917 ثم سنة 1919³¹.

لقد استمرت الأوضاع الاقتصادية على حالها وتصاعدت سيطرة المعمرين على مقدرات البلد منذ استقلالهم ماليا عن الحكومة الفرنسية، وبمجيء الحرب العالمية الأولى عرف الاقتصاد الجزائري أزمة كبيرة بفعل ارتباطه الوثيق

²⁹ محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 40.

³⁰ عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين، مرجع سابق، ص 43

³¹ محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 27.

بالاقتصاد³² ، و لكن الحرب مثلما أظهرت مواطن الضعف في الاقتصاد الجزائري ، كانت مفتاحا لباب الهجرة للجزائريين ، بصدر قانون 15 جوان 1914 ثم إشراف الحكومة الفرنسية على تنظيم الهجرة منذ 1916 ، هذه الهجرة التي كان لها دور كبير في إنعاش الحركة الوطنية و إمدادها بكفاءات نوعية نتيجة احتكاك الشباب الجزائري بالحادثة الأوروبية بعيدا عن جشع المستوطنين و قانون الأهالي³³ ، لقد اكتشف الجزائريون نتيجة الهجرة إلى أوروبا عالما جديدا يختلف عما كانوا قد عايشوه في الجزائر مع ما يحمله ذلك من تأثيرات جعلت بعض الباحثين يصفون عملية فتح باب هجرة الجزائريين إلى فرنسا بأنها رصاصة أطلقها النظام الاستعمار على رجليه ، كما أكسبهم الاحتكاك بالحياة النقابية الفرنسية و تأثرهم بالشعارات التي كانت تردد على آذانهم حينها وعيا سياسيا سيتبلور لاحقا في شكل أحزاب و تنظيمات لها شأنها في مسار الحركة الوطنية الجزائرية³⁴ .

أما بالنسبة للجانب الاقتصادي الذي نتناوله في هذا العنصر من الدراسة ، فإن تأثير الهجرة على الجزائريين لم يقتصر على المهاجرين بل تعداهم إلى عائلاتهم و قراهم و مداشرهم على أرض الوطن ، فالشباب الجزائري المهاجر الذي دفعه سوء الأحوال الاقتصادية إلى الهجرة كسبب رئيسي³⁵ ، وجد نفسه يعمل بشكل مستمر و مستقر و بأجر جيد مقارنة بما كان يحصل عليه في الجزائر³⁶ ، لقد قام المهاجرون بدعم أهاليهم في إقامة مشاريع صغيرة ذات

³² محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939 ، ج1 ، مرجع سابق ، ص 26 .

³³ Ferhat abbas ,Le jeune Algérien (1930) : de la colonie vers la province , paris , 1931 , p31

³⁴ عبد الحميد زوزو ، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين ، مرجع سابق ، ص 16

³⁵ سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900م / 1930م ، مرجع سابق ص 120 .

³⁶ عبد الحميد زوزو ، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين ، مرجع سابق ، ص 45

قيمة اقتصادية مضافة كحفر بئر جديد ، أو إنشاء طريق إلى القرية ، أو بناء مدرسة صغيرة ، "لقد شاركوا دائما في التنمية جماعات أو فرادى"³⁷ .

كما كان للعائدين من المهاجرين القدرة على تجسيد بعض المشاريع الإنتاجية أو الأعمال التجارية التي ستحسن حتما الوضع الاقتصادي للجزائريين مع ما يتبع ذلك من تحسن في الوضعية الاجتماعية ، تلحقها بالتأكيد حركية ثقافية ، فتطور سياسي يتجلى في تبلور الحركة الوطنية في المستقبل القريب ، لقد شكلت نتائج الحرب العالمية الأولى منعطفا حاسما بالنسبة للمجتمع الجزائري³⁸ .

و يوضح الجدول التالي تطور شراء الجزائريين للأراضي خلال الحرب العالمية الأولى و بعدها بين سنتي 1915 و 1919:

السنة	الأراضي التي اشتراها الجزائريون / هـ
1915	622 هـ
1916	2870 هـ
1917	1982 هـ
1918	2893 هـ
1919	5818 هـ

و نلاحظ من خلال الجدول تزايد عمليات شراء الأراضي من طرف الجزائريين عاما بعد عام بين 1915 و 1919 ، و نعتقد أن سبب ذلك يعود إلى المكاسب التي حققها الجزائريون المهاجرون من الناحية الاقتصادية .

³⁷ علي زين العابدين ، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا و انعكاساتها الاجتماعية و الثقافية على المجتمع الجزائري (1914-1962) ، مذكرة ماجستير في التاريخ الاجتماعي و الثقافي المغربي عبر العصور ، جامعة أدرار ، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية ، قسم العلوم الإنسانية ، 2013 ، ص 109

³⁸ أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، مرجع سابق ، ص 104

2- الوضع الاجتماعي

يستمد تشكل الطبقات الاجتماعية في كل المجتمعات البشرية جذوره من أساليب إنتاج وإعادة إنتاج الثروات المادية ، فتكوين الطبقات الاجتماعية و درجة بلورتها تتناسب مع عمق تقسيم العمل في المجتمع و شكل الملكية فيه ، و تتناسب الوضعية الاجتماعية لأفراد المجتمع مع سلامة البنية الاقتصادية و مع مدى ارتكازها على دعائم و شروط موضوعية تحقق تراكم الثروة و وجود تشكيل طبقي سليما يضم طبقة متوسطة واسعة و هو ما لم يتوفر في الجزائر مطلع القرن العشرين .

لقد اعتمدت السلطة الاستعمارية سياسة تفكيكية استهدفت المجتمع الجزائري (التقليدي القروسي حسب الفرنسيين) ، و ذلك بتفكيك ركائزه الاقتصادية كما اشرنا في العنصر السابق ، و قد خلف هذا التهديم المتعمد (الذي لم ترافقه إعادة بناء حدائثة سليمة) حالة اجتماعية كارثية عرفها المجتمع الجزائري بعد الاحتلال و استمرت إلى غاية الفترة المقصودة بالدراسة في هذا العنصر .

لقد صنفت الجزائر - نتيجة ما سبق - ضمن أسوء البلدان من الناحية الاجتماعية عالميا بين سنتي 1830 و 1900³⁹ ، و عرفت البلاد حالة اجتماعية كارثية ساهم في تعميقها أكثر جشع المستوطنين و حصولهم على الحكم الذاتي⁴⁰ .

1-2 النمو الديمغرافي

كان المجتمع الجزائري بداية القرن العشرين مجتمعا ريفيا إذ بلغت نسبة سكان الحضر فيه سوى 6,6% من مجموع السكان سنة 1906⁴¹ ، و رغم الأوضاع الاقتصادية المزرية للجزائريين مقارنة بالمعمرين كما تناولنا في العنصر السابق ، فإن النمو الديمغرافي للجزائري عرف نموا إيجابيا سريعا

³⁹ رايح تركي عمامرة ، الشيخ عبد الحميد بن باديس ، رائد الإصلاح الإسلامي و التربية في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الاشهار ، ط5 ، 2001 ، الجزائر ، ص 45

⁴⁰ محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 29 .

⁴¹ العربي غانم ، مرجع سابق ، ص 15

بلغ متوسط نسبته 13,4% سنويا بين سنتي 1901 و 1920 كما يبين الجدول التالي⁴² :

السنة	العدد (مليون نسمة)
1901	4072089
1911	4740825
1921	4923186

هذا و قد كان المجتمع الجزائري حينها مجتمعا شابا يشكل من تقل أعمارهم فيه عن الستين سنة 6,94% من مجموع السكان⁴³ ، في بلد بلغ عدد سكانه 5563828 نسمة سنة 1911 و 5884275 نسمة سنة 1921 ، منهم 4923168 جزائريا⁴⁴ .

و لقد تحول الجزائريون الذين كانوا ملاكا للأراضي وفق نظامهم الاجتماعي الما قبل كولونيالي ، إلى عمال يوميين و موسمين (خماسين) مستعبدين ، يعيشون واقعا اصطبح بالمجاعات و أسباب البؤس والحرمان⁴⁵ .

2-2 واقع المنظومة الصحية

إن الواقع الاجتماعي البائس للجزائريين يتجلى بوضوح عند التأمل في واقع النظام الصحي بالجزائر بداية القرن العشرين حيث تم إحصاء 149 مؤسسة صحية منها 28 مستوصفا و 12 مستشفى عسكريا ونسبة معتبرة منها عبارة عن مراكز علاج تفتقر إلى أبسط وسائل العلاج، في حين لم يكن يوجد سوى 1851 طبيبا و 660 مولدة، و 661 صيدليا، و 462 طبيب أسنان، وكان جلهم متمركزون بالمدن الثلاث الكبرى (قسنطينة، والجزائر، وهران)

⁴² المرجع السابق ، ص 16 .

musulmans et la France (1871-1919) , t2 , PUF , ⁴³ AGERON C R ,Les Algériens . Paris ,1962 , p 816

⁴⁴ محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، مرجع سابق ، 19 .

⁴⁵ بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989 ، ج 1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص،ص 250-251 .

فبالنسبة للأطباء تركز **1145** طبيبا من بين **1851** طبيبا في هذه المدن الثلاث⁴⁶.

وهذا يبين عن ضعف كبير في التغطية الصحية ويفسر لجوء الجزائريين إلى التداوي بالأعشاب والطب التقليدي والإيمان بالشعوذة كأسلوب علاج، كما يفسر انتشار العديد من الأمراض الفتاكة والمعدية وتفشي الكائنات الطفيلية حتى بعد عقود من تلك الفترة.

كما أن الوضع الكارثي للمنظومة الصحية حينها يتجلى بوضوح من خلال إلقاء نظرة على ونسبة وفيات الأطفال، حيث كان يولد **38** طفلا لكل ألف جزائري سنويا يموت منهم من **20** إلى **25** طفلا، وقد قدر معدل وفيات الأطفال في الجزائر العاصمة بـ **66.44** في الألف، هذا وهي المنطقة الحضرية الأكبر بالجزائر حينها، فكيف بالمناطق النائية والريفية على بعد آلاف الكيلومترات عن العاصمة⁴⁷، أما بالنسبة للوفيات بشكل عام فقد بلغ معدل الوفيات **195** بالألف بين سنتي **1901** و **1904**⁴⁸.

أما خير دليل يبين تدهور الحالة الصحية للجزائريين فهو الإحصائيات الخاصة بمكاتب الخدمة الوطنية في الجيش الفرنسي، وما أظهرته من رفض تجنيد آلاف الجزائريين بسبب تدهور وضعهم الصحي، وعدم كفاءتهم للتجنيد في الجيش الفرنسي، حيث تذكر هذه الإحصائيات أنه وفي عمالة الجزائر وحدها تم تصنيف **8268** شابا على أنهم غير مؤهلين للخدمة الوطنية بسبب صحي من بين **18607** شاب (**44%**)، وفي وهران سنة **1923** تم تسريح **5446** من أصل **14642** (**37%**) شابا خضع للفحص تمهيدا لآداء الخدمة الوطنية في الجيش الفرنسي⁴⁹.

⁴⁶ يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 59.

⁴⁷ أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج2، دار البصائر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص449

⁴⁸ الوناس الحواس، "الأوضاع الاجتماعية للجزائر بين سنتي (1830 - 1930)"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 1 العدد 1، جانفي 2013، ص 96

⁴⁹ نفس المرجع السابق.

إن هذه الأرقام غير المتوقعة وغير الاعتيادية بالتأكيد لتعكس وجهاً بئساً للوضعية الصحية للشباب الجزائري وتفتح نافذة على الأحوال الاجتماعية المتدهورة بشكل عام.

2-3 هجرة الجزائريين بداية القرن العشرين

لقد نتج عن تدهور الأوضاع الاجتماعية للجزائريين أن أصيب المجتمع بالركود والخمول واستمرار تدهور حالة الأهالي الجزائريين وانتشر في أوساطهم الفقر والجهل، ولقد دفعت هذه الحال إلى تسجيل حركة هجرة كبيرة بين الجزائريين إلى المشرق وأوروبا⁵⁰، فهاجروا إلى سوريا والحجاز وقدر عددهم في المشرق العربي بـ 17500 مهاجر سنة 1910، وتعاظمت هجرتهم إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى أين وصل عدد المهاجرين إلى 270000 مهاجر⁵¹، مع ما يترتب عن ذلك من اكتساب عادات جديدة واكتشاف عالم جديد بعيداً عن قانون الأهالي وسياسة التجهيل التي اعتمدها المستوطنون بالجزائر⁵².

إن آثار هجرة هذا الكم من الجزائريين كان لا بد أن يكون لها أثر كبير على الجانب الاجتماعي بفعل أثرها الاقتصادي الذي تناولناه في العنصر السابق من جهة، وبفعل احتكاك الجزائريين بالحدثة الغربية بعيداً عن الحجاب الإستيطاني، وهو الاحتكاك الذي أكسب الجزائريين وعياً اجتماعياً وحقوقياً وسياسياً كبيراً انعكس لاحقاً بشكل ملموس على مسار الحركة الوطنية.

⁵⁰ سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900م / 1930م ، مرجع سابق ص 120 .

⁵¹ عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر ، ج 1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ص 48 .

⁵² سعد الله ، ، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900م / 1930م ، المرجع السابق ، ص